ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

دراسة في جغرافية السياسة

أ.م.د. حميد ياسر الياسري
جامعة واسط – كلية التربية

المقدمة:

تعد ظاهرة الاتجار بالمخدرات وحيازتها وتعاطيها بأنواعها المختلفة واحدة من اخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه الشعوب المتحضرة منها والنامية ، الغنية والفقيرة على حد سواء، لتأثيراتها الجسيمة والقاسية التي قد تفوق الحروب والكوارث بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إن لهذه ألظاهرة امتدادا تاريخيا لازم بعض الشعوب من أزمنة طويلة، إلا أن التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات والشعوب العالمية والعربية قد عكست أثارها بصيغ متفاوتة على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أحدثت خللا في التوازنات القيمية للتركيب الاجتماعي والأسري في العالم والوطن العربي وخاصة الدولة العراقية التي تعرضت لصدمة الاحتلال الأمريكي وما رافقها من تغييرات سريعة في نمط الحياة السياسية والاجتماعية وخاصة لدى فئة الشباب الأكثر تقبلا وتأثرا للحداثة والتغيير وما رافقه من سلبيات كثيرة وكبيرة لشرائح اجتماعية متعددة رافقتها ظاهرة الصراعات ألاثنية فضلا عن البطالة والفقر والحرمان والهجرة القسرية وفقدان أعدادا كثيرة من أرباب الأسر أو هجرتهم للبحث عن العمل مما عرض الأسرة والفرد لضغط متراكم، كما أسهم وضع الدولة الأمني وعدم قدرتها على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها مما سهل الظروف أمام تجارة المخدرات التي دخلت مع الاحتلال، بل وروج لها بوسائله الخاصة بغية إبعاد وإشغال الشباب عن استهداف قواته

العسكرية، الحالة التي مهدت لظاهرة رواج تجارة المخدرات وتعاطيها وبروز نتائجها المتعددة كما في ظاهرة الجريمة المنظمة وعصابات القتل والسلب والنهب والسطو المسلح وقطع الطرق والخروج على القانون. تبرز أهمية هذه الظاهرة لكونها تستهدف فئة الشباب الفاعلة في الدولة بل وفي العالم والمعول عليها في خطط التنمية والأعمار والبناء والتقدم. إن ظاهرة المخدرات مشكلة خطيرة جدا وبعدة مستويات منها الزراعة والإنتاج والتجارة العالمية والتعاطي والحيازة لذا تتطلب المزيد من الدراسة والبحث من كل الاختصاصات الأكاديمية وعدم تجاوزها أو تجاهلها كونها دخيلة على مجتمعنا، مما يتوجب التعريف بها وتحديد أسبابها والآثار الناجمة عنها وسبل الوقاية منها ولكون الدولة العراقية تتأثر بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية كونها جزأ من المنظومة الدولية التي تواجه تلك المشكلة وربما يعد العراق اقل الدول تأثرا بتلك المشكلة ولكن خطورتها وتأثيراتها بكل المستويات جعلها محط اهتمام الدراسة.

Abstract :

It is the phenomenon of drug trafficking, possession and abuse of various types and one of the most serious social problems facing the civilized peoples and developing, rich and poor alike, gross and cruel effects that may outweigh the wars and disasters of social, economic and political its toll, that this phenomenon historically extension needed some peoples of the long times , but the developments of political, economic and social transformations that have occurred in communities and international and Arab peoples have reversed raised formats varying political, social and economic systems, has created an imbalance in the balance of value social and family for installation in the world and the Arab world, especially the Iraqi state, which suffered a shock the US occupation and the accompanying Mentgierat Links in political and social life style, especially among the most receptive and influenced by modernity and change and the accompanying many great cons of multiple social segments accompanied by the phenomenon of ethnic conflicts, as well as unemployment, poverty and deprivation, forced migration and the loss of many numbers of heads of households or their migration to look for work, which the family

and the individual show young people pressure accumulated, as the stock put the security state and its inability to adjust political boundaries and openness, which facilitated the conditions for the drug trade, which entered with the occupation, and even promoted its means own in order to keep occupancy young people from targeting military forces, the situation which paved the way for the phenomenon of vogue drug trafficking and abuse and the emergence of results multiple as in the phenomenon of organized crime gangs and murder, looting and armed robbery, banditry and
lawlessness.

It highlights the importance of this phenomenon is being targeted at young players in the country but also in the world and pick them in the development and reconstruction and construction plans and progress. The drug phenomenon very serious problem and several Mnhaalzraah and production, world trade, dealing and possession levels therefore require more study and research of all academic disciplines and not bypassed or ignored as alien to our society, which should make them known and to identify their causes and their effects and ways to prevent them and the fact that the Iraqi state drug-affected and organized transnational crime as part of the international system facing that problem and perhaps Iraq is least affected in that problem, but gravity and its effects at all levels to make it the focus of the study.

مشكلة الدراسة:

تحظى ظاهرة المخدرات باهتمام محلي وإقليمي ودولي كبير للحد من تداعياتها الخطيرة والكبيرة كونها لازالت بحاجة لتضافر المزيد من الجهود الدولية للتقليل من مخاطرها وتأثيراتها المتزايدة بغية الوصول إلى سبل التعاون المشترك وبكل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لذلك وضعت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات كما يلي:

. ما هي طبية المخدرات ومناطق إنتاجها ومحاور تجارتها من منظور جغرافية السياسية؟
. ما هي ابرز مؤشرات المخاطر الناجمة عن تلك المشكلة؟
. ما هي طبيعة الجرائم المرتبطة بها كونها مشكلة معولمة ولها ارتباطات على المستويات المحلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة وتحديد معالم ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان، وتوضيح أبعاد ومخاطر مشكلة المخدرات كجريمة منظمة كونها تستهدف المفاصل الحيوية في المجتمع وهي شريحة الشباب التي تعد العماد الأساسي في التنمية البشرية في أية دولة من دول العالم، فضلا عن قلة الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول تلك الظاهرة الخطرة كونها جريمة دولية منظمة وعابرة للحدود السياسية للأوطان وتهدد الأمن الإنساني والاقتصادي والسياسي لما يلازمها من مفاصل أخرى ناجمة عنها، كما تتناول الدراسة بعض الأطر القانونية والتشريعية التي تجرم تلك الظاهرة ومرتكبيها على المستوى المحلى.

منهج البحث وهيكل الدراسة:

يستخدم الباحث المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في دراسة الظاهرة وتحليل بياناتها وحركة تجارتها العالمية وتوزيعها المكاني بغية التوصل إلى طبيعتها ثم وضع بعض الحلول والتوصيات التي ممكن أن تسهم بمعالجة بعض مفاصلها أو الحد من تأثيراتها أما هيكلية البحث فقد وضع البحث في مجموعة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتناول البعد الجغرافي للظاهرة وجوانبها القانونية والموقف العربي منها.

المحور الثاني: يتناول العراق والدول العربية.

الحور الثالث: يتناول الجرائم ذات العلاقة بالظاهرة.

المحور الرابع: المسارات الجغرافية لحركة المخدرات في العالم بالإضافة إلى مجموعة من الخرائط التوضيحية.

أولا: 1- البعد الجغرافي السياسي للجريمة العابرة للحدود الوطنية:

الجريمة هي ظاهرة بشرية لازمت الإنسان منذ بداية حياته على سطح الأرض، وكلما زاد عدد السكان واتسعت المساحة التي يقطنها زادت حاجاته واحتدم الصراع على الموارد وازدادت حالات الجريمة وتنوعت رغم كل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوقه ومكتسباته،وان الجغرافية تهتم بدراسة علاقة الإنسان مع بيئته الطبيعية والبشرية التي يعيش فيها والجريمة هي سمة من سمات تفاعل الإنسان مع بيئته لذا ظهر الاهتمام الجغرافي بدراسة الجريمة وقد نشأة جغرافية الجريمة في أوربا في القرن التاسع عشر ثم تطورت وتبلورت ضمن إطارها العام عدة اتجاهات متميزة لمعالجة الجريمة مكانيا[1]وتتناول جغرافية الجريمة الأماكن والأقاليم والمدن والإحياء وتتناول علاقات محددة للجريمة والصفات الطبيعية للمكان والفرص المتاحة للجريمة. الجريمة ظاهرة جغرافية لها ارتباطات مكانية و زمانية تسهم فيها مجموعة عوامل تكسبها صيغتها النهائية التي تكشف عن الارتباطات أو العلاقات المعقدة للسلوك الإجرامي في صيغته النهائية حيث يبقى السلوك الإجرامي مدعاة للقلق بين المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة الجريمة ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي من علم الجغرافية يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية كما يدرس تباين الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا أخذا في الاعتبار البعد المكاني لها[2]والإحساس بالمكان يعني النظر إليه على انه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع وإنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية أو ثقافية واجتماعية ، فمن يتأمل في جغرافية الجريمة يكتشف انه مرآة تعكس الواقع المحلي الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في

(1) قاسم الدويكات وخالد بن حمد الفيصل، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 7، العدد 3، 2010، ص 591-592.

(2) سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، 2007ص182-183.

المجتمع[1]فقد تبدو مواقع الجريمة على أنها أفضل مناطق أو مواقع بيع المخدرات غير المشروعة وكذلك بيع المخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة البطالة والتسرب من الدراسة والتعليم[2]وقد بدأ تداول مصطلح الجريمة المنظمة Transnational Organized Grime مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، متزامنة مع حالة التطورات الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة العولمة والثورة العلمية وما رافقها من الثورة في مجال المعلوماتية والرقمية والاتصالات التي أدت إلى عولمة الجريمة حيث عبرت الحدود الوطنية كما هو الاقتصاد، حيث استفادت منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خبرات الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى لمضاعفة أرباحها وتقليل ما يعترضها من مخاطر، حيث أصبحت الهياكل السياسية والاجتماعية والأمنية ضعيفة وفاسدة من خلال تغلغل الجريمة المنظمة فيها،[3]لذلك أصبحت الكثير من المجتمعات في العالم تعاني من الجريمة، وهي ظاهرة اجتماعية لم يخلو منها مجتمعا من المجتمعات الإنسانية حول العالم، المجموعات الإجرامية تختلف من مكان جغرافي إلى أخر.

في التنظيم والحجم ونوع الجرم والوسائل التي يستخدمونها لتجنب إنفاذ القانون، والعديد من تلك المنظمات تشابه الشركات العابرة للقارات في هيكلتها وتسلسلها الهرمي الخاص بنقل أموالها[4]. وهي تستخدم العنف والتهديد والقوه والابتزاز والتخويف والفساد فضلا عن توريد السلع والخدمات غير المشروعة ومنها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال فهي نشاط إجرامي معقد يمتد على نطاق معولم واسع ينفذه مجموعة أشخاص على درجة من التنظيم يهدف لتحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وإفراده ويتضمن جرائم تهدد امن الإفراد وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي، فالجريمة المنظمة يمكن اعتبارها نتيجة سلبية للتقدم الحضاري الذي شهده العالم الحديث حيث استغلت المواصلات العصرية في النقل والاتصالات والتحويلات المالية وسرعة حركة السلع والبضائع

(1) نفس المصدر، ص 183.

(2) George Rengert&others.A geographic Analysis of Illegal Drug Markets. University Philadelphia, USA,www.popcenter.org/library/…/volume…/10-Rengert.**pdf**.

(3) ذباب البداينه، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ألوطنيه من الوطنية إلى الكونية ص1، متاح على الرابط/www.muthah.edu.jo: .

(4) زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون ألامني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر – جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، العدد الثامن ، 2012، ص 182-183.

والإفراد، فأضحت رديفا للعولمة أواحد مفاصلها كونها لا تعمل ضمن رقعة جغرافية محددة بل تخطت الحدود الدولية ليصبح العالم مسرحا لها، لذلك فهي خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده وتشكل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين أفراد المجتمع، فهي مخالفة لمشاعر الولاء للمجتمع. الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع السياسي للدولة حيث يؤدي الإدمان والتعاطي إلى انتشار جرائم القتل والتزوير والاحتيال والنصب والانحراف الذي يؤدي إلى ضعف الهيمنة السياسية للدولة، كما أن انتشار تلك الظواهر في المجتمع من شانه إن يمكن العدو من تسخيرهم لأغراض الجوسسة والأعمال الإرهابية والتخريبية ، حيث يقوم الموساد الإسرائيلي في نشر الحشيش والأفيون والهيروين في بعض البلدان العربية كمصر وفلسطين ولبنان والعراق واتخاذ بعض العملاء في هذه الدول[1]وقد تبين إن هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب فجماعات الإرهاب تلجا إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها فلما أصبحت محاصرة دوليا ومحليا من حيث التمويل نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها بعد إحداث 11 سبتمبر عام 2001 وجمدت أرصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بإعمال إرهابية أو عدم السماح لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية، فان السبيل الوحيد لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية ، فان السبيل الوحيد المتبقي لهم هو الاتجار بالمخدرات ، فهم أصبحوا يلجاؤون لهذه الظاهرة لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم وقد يساعدهم في ذلك الصعوبات التي تواجهها دول العالم الثالث وعلى رأسها تامين حدودها بالكامل ليصبحوا في الأخير يشكلون خطرا لا يستهان به على الأمن القومي والأمن المشترك للدول[2].

2- المخدرات المفهوم والمعايير في الجانب القانوني.

هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة التعود والإدمان وتضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية

(1)Sabrina Adamoli And Others ,Organized Crime Around The World, Helsinki ,1998, p7 ,http://www.heuni.fi/uploads/mmadzpnix.pdf.

(2)ا حمد حويتي، الأسباب والآثار الاجتماعية للمخدرات ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة سعد دحلب البليدة، دار التل للطباعة، البليدة (الجزائر) العدد السابع، 2012، ص36.

للفرد والجماعة[1]. فهي كل المواد المستحضرة آو المصنعة التي تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة والتي من شانها إذا استعملت بشكل متكرر من غير الأغراض الطبية الموجهة إن تؤدي إلى الإدمان وتسبب أضرارا بدنية وعقلية وتغير سلوك الإنسان الطبيعي ومزاجه وانفعالاته وعواطفه وأحاسيسه وأسلوب تفكيره[2].

معايير مجموعة خصائص الإدمان:

تصنف المواد المخدرة طبقا لخصائص الإدمان إلى المجموعات التالية[3]:

1. مجموعة الحشيش: وتشمل نبات القنب ومستحضراته، وهي أكثر النباتات المخدرة انتشارا في العالم.
2. مجموعة الأفيون وتشمل الأفيون والمورفين والهيروين وهي من مشتقات نبات الخشخاش الذي يعد مصدرا للأفيون الذي يشتق منه المورفين والكوكايين والهيروين، وان مصطلح الأفيون القانوني هو العصارة المتخثرة من خشخاش الأفيون.
3. مجموعة الكوكايين، وتشمل أوراق نبات الكوكا وملحقاته، والكوكايين هو المركب الكيماوي الذي يستخرج من أوراق شجرة الكوكا.
4. مجموعة القات، وتشمل نبات القات ومستحضراته.
5. مجموعة المؤثرات العقلية، وهي ما يحمل خصائص وصفات المواد المخدرة الطبيعية وتصنع في المعامل والمختبرات بالطرق الكيميائية.

أن كل ما ورد أعلاه من مواد تعتبر من المواد التي تنطبق عليها أحكام التجريم والعقاب في قانون العقوبات العراقي.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

إن ظاهرة المخدرات تثير حالة من الرعب في العالم المعاصر مما جعلته يجند لها كل إمكانياته واهتماماته بغية الحد منها ومواجهة العصابات المنظمة المحلية منها والعابرة للحدود، مما دعا الدول

(1) صالح بن رميح الرميح، الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات، ندوة علمية، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 2004/5/24، شبكة الانترنيت.https://www.dubaipolice.gov.ae/dp/porta

(2) عدنان حسين عوني، سلبيات المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 127،متاح على الرابط www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/…/2001/Articles_2001_271_5.pdf

(3) جرائم حيازة أو إحراز المخدرات وفق أحكام القانون العراقي. شبكة الانترنيت.

العربية لمواجهة تلك الظاهرة المخيفة، لذلك فقد اصدر مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1994 بدورته الحادية عشر قرارا برقم 215 يتضمن الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1996، وقد ربطت تلك الاتفاقية بين المخدرات وغسيل الأموال وقد حثت على ضرورة تجريم نشاط غسيل الأموال وإخفاء طبيعة الأموال القذرة أو تمويهها أو تضليل مصدرها ومالكها علما أنها مستمده من طريق غير مشروع فضلا عن تتبع تلك الأموال ومصادرتها وتسليم المجرمين والتعاون القانوني والقضائي المتبادل والقضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة[1]. كل الدول تدرك أن العقوبات المفروضة على من يتاجر أو يهرب أو يجلب المخدرات مهما بلغت شدتها لا تكفي بذاتها لمنعهم من أفعالهم هذه أو لصرف المتعاطين أو المدمنين عن التعاطي والإدمان، ومع ذلك فان مالا يدرك كله لا يترك جلة لذلك فان الوزراء العرب المؤتمرين في القاهرة أكدوا على حماية النشئ من المخدرات وأوصوا بتفعيل الدور الرقابي على الصيدليات والمواد الصيدلانية كأحد مصادر الإدمان للشباب وتشجيع الحكومات والمجالس التشريعية العربية على إشراك الجمعيات الحكومية عند وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بوقاية النشئ من الإدمان وقد ألزمت المادة 33 من الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل لعام 1989 جميع الأطراف باتخاذ كل التدابير المناسبة لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع في إنتاج هذه المواد والاتجار بها[2]. كما ألزمت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 في قرارها الثاني بوجوب المعالجة الصحية لمدمني المخدرات[3] وبموجب الاتفاقية الأممية لمكافحة المخدرات فقد حدد القانون العراقي عقوبة من يتاجر بالمخدرات أو يتعاطها بعقوبة الإعدام قبل عام 2003 أما بعد تغيير النظام في الدولة العراقية فقد سن الحاكم الأمريكي بول برا يمر قرارا الغي بموجبة عقوبة الإعدام واستبدلها إلى السجن المؤبد، بيد أن المشرع العراقي قد أعاد العمل بعقوبة الإعدام بموجب القانون رقم 3 ف 8/8/ 2004 لغرض الردع القوي ولكل شرائح المجتمع وتم تشكيل مديريات للتحقيقات الجنائية ومكاتب مختصة بالمخدرات لإحالة أصحاب

(1) صالحي نجاة ، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2011 ص 36.

(2) عبد الستار سالم الكبيسي، المخدرات بوابة الجرائم ما لسبيل لوصدها ، مجلة المنصور ، العدد ، 20، 2013 ، ص 147.

(3) نفس المصدر ص 147.

السوابق إلى محكمة الجرائم الكبرى[1]وقد أشار القانون إلى أن جرائم الاتجار بالمخدرات تعد من اخطر الجرائم التي غيرا لمشروعة التي تدر أموالا غير مشروعة وتكون محلا لجرائم غسيل الأموال أو الاشتراك فيها[2].

ثانيا: 1- العراق وظاهرة المخدرات:

إن ظاهرة المخدرات حالة لا تقل خطرا عن خطر الإرهاب والعنف لأنها إذا استشرت وسط الشباب تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني للدولة، لان المدمن أو المتعاطي أو المتاجر غير المشروع يمكن أن يرتكب أية جريمة من اجل الحصول على مبتغاة، وان تلك المشكلة تعد واحدة من اخطر ما تعانيه المجتمعات الفقيرة والغنية المتقدمة والنامية على حد سواء فلبعض إبعادها خطرا على الأمن الوطني للدولة كونها جزءا من مشكلة عالمية لها امتدادات تاريخية يتعارض رواجها مع القوانين السماوية والوضعية، فقد حرمتها الشريعة الإسلامية في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع[3]. إن العراق وان عده البعض بأنه اقل الدول الإقليمية من حيث رواج تلك الظاهرة إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما خلفته حالة الحرب من الفوضى والانفلات الأمني وظاهرة المعاناة التي يعيشها المواطن العراقي تحت ظل الحروب المتكررة والحصار والعمالة الوافدة للدولة في الحرب العراقية الإيرانية كلها معطيات اجتمعت لتوفير بيئة ملائمة لتجارة ورواج تلك الظاهرة،وقد بلغ عدد المدمنين على المخدرات في العراق بحدود (1462) شخص جدول رقم (1)

(1) باسمة كزار حسن ، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، ص43، متاح على الرابط: http://www.docudesk.com

(2) نفس المصدر ص 65.

(3) احمد فتحي بهنسي، الخمر والمخدرات في الإسلام، مؤسسة الخليج العربي ،ط 1، 1989، القاهرة، ص156.

جدول رقم (1) أعداد المدمنين على المخدرات في العراق لعام 2008

المحافظة	الذكور	الإناث	المجموع
بغداد	442	26	468
البصرة	329	–	329
النجف	249	–	249
بابل	119	–	119
كربلاء	102	6	108
ذي قار	81	–	81
ديالى	42	19	61
المثنى	24	–	24
الديوانية	21	1	22
كركوك	1	–	1
المجموع	1410	52	1462

المصدر: باسمة كزار حسن، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، ص43، متاح على الرابط: http://www.docudesk.com

في حين تشير بعض المصادر أن رواجا للمخدرات ينهش حالة الطفولة في العراق فيقدر بان هناك أكثر من (1000) طفل في محافظة بغداد لوحدها مدمن على المخدرات[1]كون العراق قد أصبح محطة عبور لتجارة المخدرات، أو يصنف على انه بلد مرور بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس

(1) ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية،العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، ص 266. متاح على الرابط: http://www.hk.dnovapdf.com

وزراء الداخلية العرب الذي عد العراق على انه دولة عبور أو ما يطلق عليها (ترانزيت) لنقل الهيروين المنتج من أفغانستان وإيران إلى دول أوربا والخليج العربي والبحر المتوسط[1]. ينظر خريطة رقم (1)

خريطة رقم (1)

مسارات تجارة المخدرات من أفغانستان نحو أسواقها في روسيا وغرب أوربا

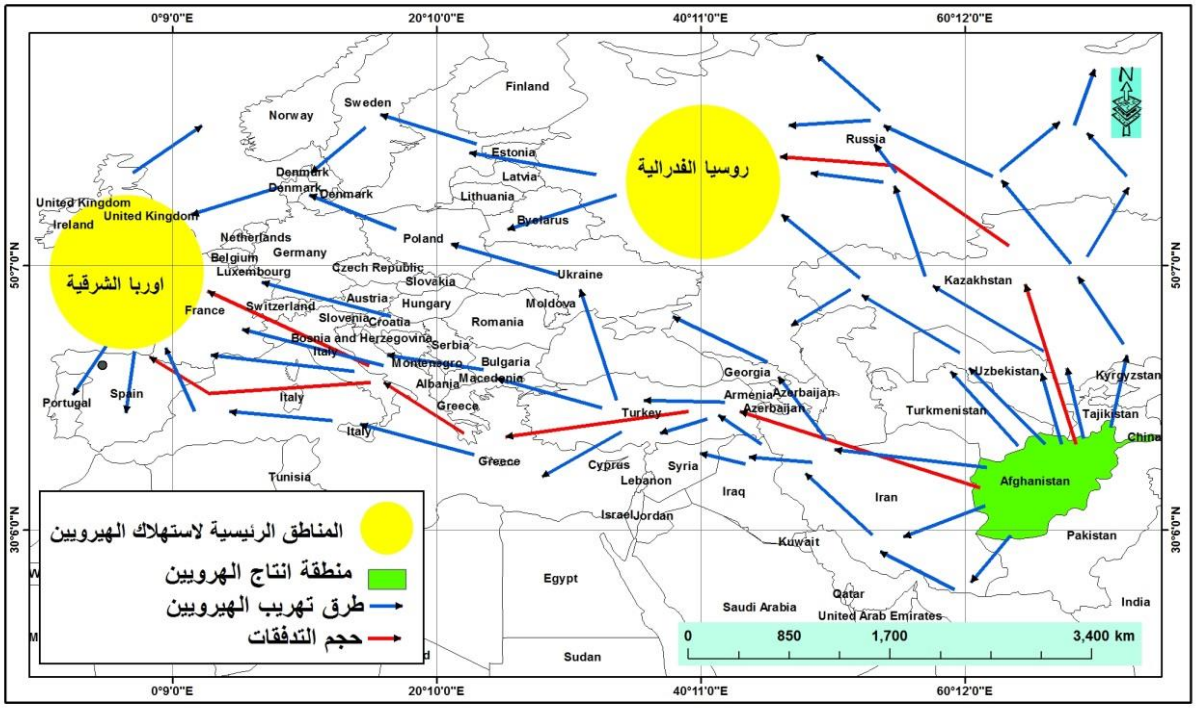

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: www.unodc.org Source: UNODC.

أما في الآونة الأخيرة فقد أصبحت المخدرات خطرا حقيقيا بعد إن استطاع تجار المخدرات من إدخال كميات كبيرة إلى العراق بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة منها.[2]كما إن حالات ضبط راتنج القنب المبلغ عنها مستمرة في الزيادة

(1)خالد ألعبيدي، الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق، مؤتمر وطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،UNDP، ص 16.

(2)جرائم حيازة أو إحراز المخدرات وفق أحكام القانون العراقي، مصدر سابق .

في الشرق الأوسط والمضبوطات في حالة انخفاض وان لبنان واليمن هما مصدرين هامين لراتنج القنب المضبوط في الكويت وان مصدره يكاد إن يكون كله من العراق[1]. وتستمر في السنوات الأخيرة استهداف دول الشرق الأوسط وخاصة العراق لتسريب السلائف الكيماوية مثل الايفدرين والسودو ايفدرين الهيدر الخل وقد أوقفت شحنات مريبة عديدة متجهة إلى العراق[2]. كما تشير مصادر وزارة الداخلية العراقية على موقعها الالكتروني لعام 2012 أن الأجهزة الأمنية العراقية قد ضبطت مواد مخدرة وتجارا للمخدرات في بعض المحافظات العراقية وصادرت تلك المواد وأحالت الجنات للقضاء[3].ينظر خريطة (2).

خريطة رقم (2)

مضبوطات الأفيون المصادرة في بعض أقاليم أسيا لعام 2010 ومنها العراق

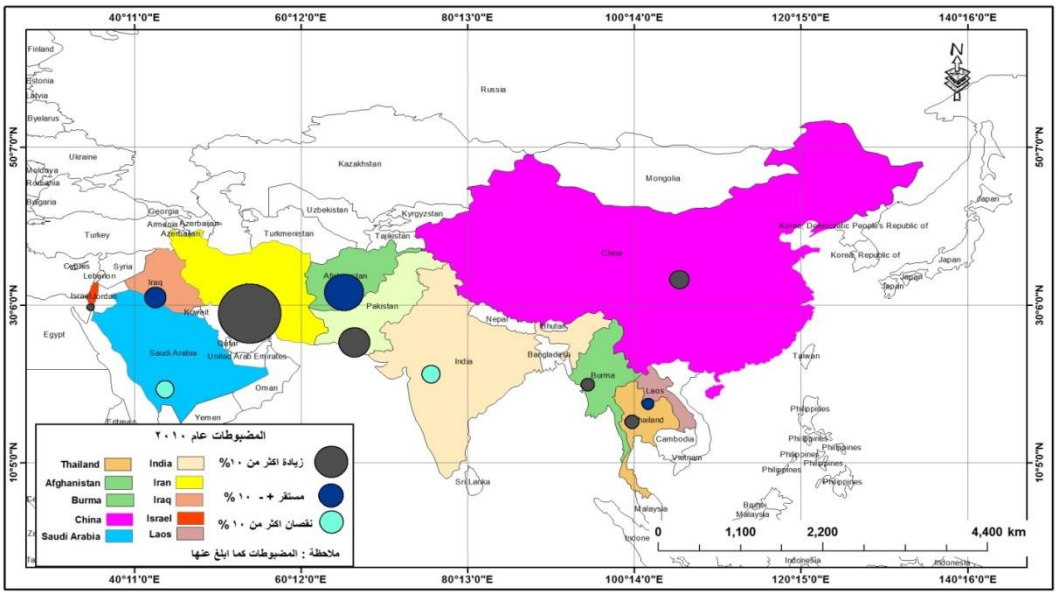

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: Source: UNODC**www.unodc.org**

ويظهر واضحا أن تأثير الحروب والنزاعات العرقية والدينية والقومية تؤثر في زيادة إعداد الضحايا والمعاقين والمشوهين وغالبيتهم من الفئات الشابة العاملة في المجالات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، ونتيجة لذلك تزداد حالات الأيتام والأرامل ، كما تؤدي الحروب إلى انتشار الإمراض وارتفاع أسعار السلع

(1) ا لأمم المتحدة، تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات أنسيب، 2011، ص 125، www.incb.org.

(2) ا لأمم المتحدة، تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات أنسيب، 2011، مصدر سابق ، ص 127.

(3) الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية العراقية، تموز / 2012.

والمواد الغذائية كما تقلص الميزانيات أو تعطل من عمل القطاعات الاقتصادية وتؤثر في حركة السكان من جراء الهجرة حيث تزداد إعداد اللاجئين والمشردين الأمر الذي يؤدي إلى خلل في توزيع السكان وتامين احتياجاتهم من الخدمات فضلا عن انعدام حالة الأمن والاستقرار وضعف دور السلطة السياسية والإدارية فتكثر عمليات السطو والسلب والاغتصاب وزراعة نبات المخدرات كالحشيش والخشخاش وتزداد أعداد المدمنين كما هو حال أفغانستان[1].أن الأمن والاستقرار يعد حافزا لتوفر الخدمات وتطورها وزيادة النفقات الأهلية والحكومية والتوجه للاستثمارات بدلا من النفقات على الحروب والنزاعات التي تدمر كل ما عمره الإنسان في فترة قصيرة .كما أن انتشار الفساد السياسي في الدولة يشكل عاملا مهما في انتشار تعاطي المخدرات لان هذا النشاط يسمح للجريمة المنظمة بالنشاط بحرية فوجود مسئول فاسد أو قاض فاسد أو حارس فاسد له أهمية كبيرة بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعتمد على تجارة المخدرات كنشاط رئيسي يدر عليها أرباحا طائلة تفوق أرباح تجارة النفط[2] ويسمح لها بتمويل المنظمات الإجرامية وتوسيع أنشطتها غير المشروعة وكذلك يتيح لها الدخول إلى المؤسسات السياسية.

2- الدول العربية والمخدرات:

إن الدول العربية هي جزء من منظومة الدول النامية في العالم التي أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات مستشرية فيها وتهدد شعوبها واقتصادياتها بمستوياتها الفردية والمجتمعية والقطرية والإقليمية وتستنزف جهود التنمية، وان تجارة المخدرات فيها تستخدم حوالي (5%) من العملات الحرة المتداولة في الأسواق غير المشروعة ففي مصر يقدر ما ينفقه تجار المخدرات سنويا بحوالي (3مليار) جنيه مصري.[3] وان المشكلة الأكثر خطورة فقد ظهرت في دول الخليج العربي الذي يعاني من تفشي ظاهرة الاتجار غير

(1) ممدوح الدبس، تقييم منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمه المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم (دراسة في الأساس النظري والمنهجي) مجلة جامعة دمشق، المجلد (28) العدد 3-2012/4، ص 624-625.

(2) نبيلة شماس، تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية في سلوك الحدث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2014 ص 31.

(3) زيد بن محمد الرماني، مشكلات العصر والإعاقة، المخدرات بالأرقام والإحصاءات، الشارقة، المنال، 2004، ص 55.

المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية نظرا لارتفاع مستوى المعيشة فيه وتمتعه بحاله من الاستقرار النسبي، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي جعلها بين ملتقى دول الإنتاج والاستهلاك فأصبحت دولا مستهلكة للعديد من أنواع المخدرات التي تدخلها بطرق غير مشروعة عبر منافذها البرية والبحرية والجوية[1].

وبحسب الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لعام 2010 فان الجزيرة العربية تستخدم كمنطقة عبور لتهريب الهيروين من أفغانستان نحو بلدان عربية أخرى كما أن الكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية يصل المنطقة عبر أوربا، ولا يزال القنب الحشيش أكثر المخدرات تداولا في شبة الجزيرة العربية[3].

والمثير للدهشة أن (48%) من متعاطي المخدرات في الوطن العربي هم من النساء والفتيات والأكثر خطورة في ذلك إن معيار خطورة التعاطي الذي وضعته الأمم المتحدة يشير إلى ارتفاع هذا المعدل في منطقة الخليج العربي بشكل كبير حيث وصل إلى 4.6% في مقابل 2.2% في الولايات المتحدة الأمريكية و2.5% في دول أمريكا الجنوبية[2]. وهي مدلولات تستوجب إعادة النظر بحجم المشكلة المحدقة بدول الخليج العربي.

وان أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية رواجا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المخدرات الطبيعية حيث يبدو في شكل رقم (1) باللون الأحمر إما المؤثرات العقلية فتأخذ الألوان الرمادية ، لذلك فان الحشيش هو المادة الأكثر رواجا في المنطقة بسبب قربها من مواطن الزراعة والإنتاج[3].

وتشير المواقع الرسمية لوزارات الداخلية لبعض دول الخليج العربي عن ضبط كميات من المخدرات والمؤثرات العقلية بحسب الجهات المسؤولة عن متابعة تلك الجرائم في عام 2012[*]

(1) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(مينافاتف) الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، المنامة، البحرين، 2011، ص 20 .*www.menafatf.org*

(2) يوسف صالح بريك، التغيير الاجتماعي الدولي والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، 2006، ص 4.

(3) نفس المصدر، ص 20.

(*) موقع وزارة الداخلية الكويتية ، ضبط كمية من المخدرات والحبوب المخدرة – تموز / 2012.

شكل رقم (1)

نسبة انتشار أنواع المخدرات الطبيعية والمؤثرات العقلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

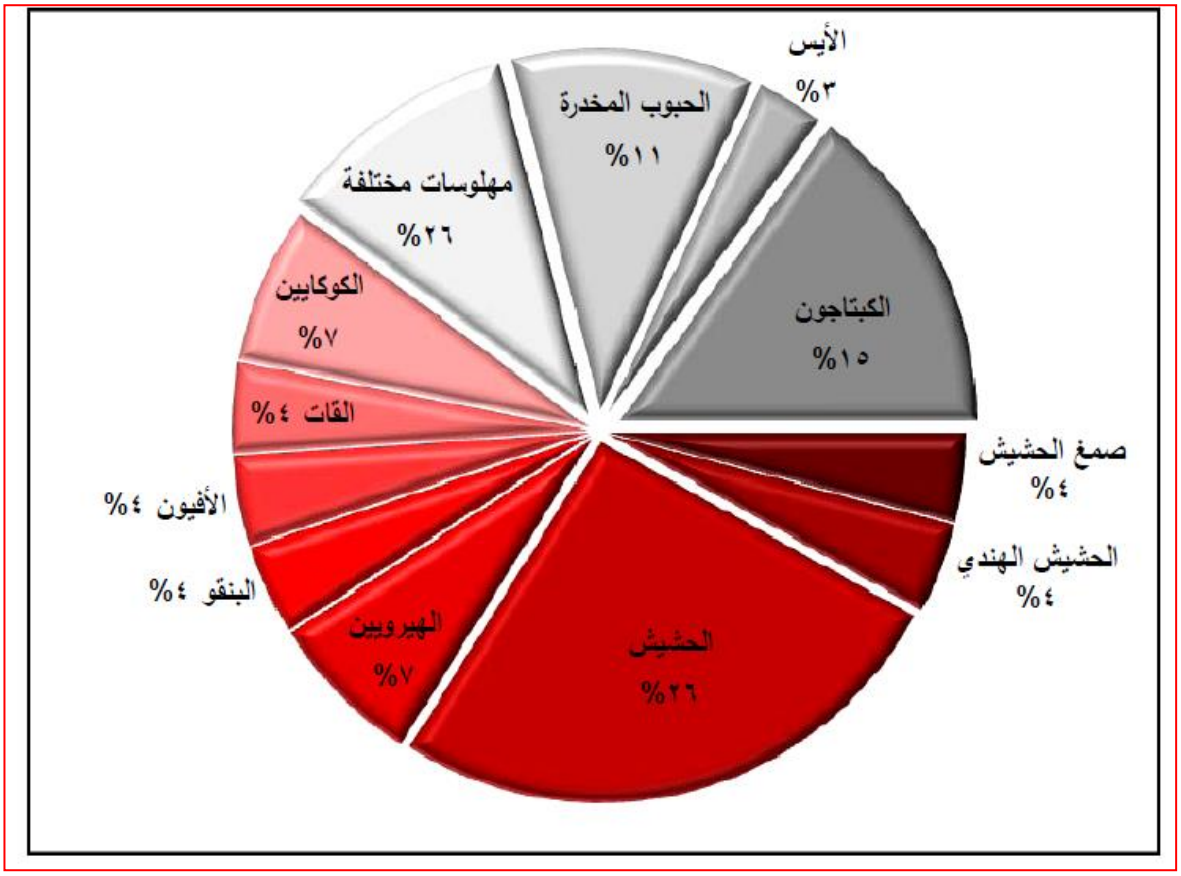

المصدر:مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط :

www.ffu.ps/index.php?...files%2Flllicit_Trafficking...Ar.pdf

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا *www.menafatf.org*

وقد لعبت العمالة الوافدة لدول الخليج العربي دورا خطيرا في تهريب نسبة من المواد المخدرة، كما أن دول ساحل البحر المتوسط الشرقي لبنان وسوريا والعراق والأردن تواجه خطر الحشيش اللبناني الذي ينتقل إليها عن طريق سوريا والأردن وكذلك الأفيون والهيروين من باكستان وأفغانستان وتركيا، أما اليمن

والسعودية والصومال والسودان وجيبوتي فتعاني من استعمال نبات القات، ودول شمال إفريقيا المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا فتتأثر بالحشيش المغربي واللبناني وللأفيون والهيروين والكوكايين القادمة من مصادر صناعتها[1].

ثالثا: الظواهر ذات العلاقة بجرائم المخدرات:

1- المخدرات وجريمة غسيل الأموال:

إن الأثر السياسي الأكثر خطورة لمشكلة المخدرات يأتي من كون الإنفاق على التعاطي والمتاجرة يستنفذ جزء من رأس المال الوطني، لذلك هو هدر لأهم مفاصل قوة الدولة فضلا عن كون المتعاطي والمدمن والمتاجر هو جزء من تركيبة السكان والنسيج الاجتماعي الذي يتحول البعض منه إلى ضحايا الظاهرة، فتحويل قسم من دخل الأسرة لشراء المخدرات يجعلها محرومة من الحصول على احتياجاتها ومستلزماتها الأساسية الأمر الذي يضطرها للبحث عن مصادر أخرى للعيش غير المشروع أحيانا كالتسول والسرقة والدعارة أو الارتماء بأحضان مافيات وعصابات الجريمة الخارجة عن القانون ولهذه الظاهرة أكثر من بعد يهدد الأمن الوطني اقتصاديا واجتماعيا ليس على مستوى العراق فحسب بل على المستوى العالمي فظاهرة المخدرات هو نتيجة لحالة معولمة عبثت بأمن الكثير من الدول حيث اختطفت الألوية الحمراء الدومورو زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي عام 1978 وقتلته. وهي مصدر لتمويل حركات التمرد في العديد من الدول كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية ووسط أسيا وحركة طالبان. إن الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية يدر مبالغ ضخمة على مستعمليه ومنظميه، وتتسم كارتلات المخدرات وجماعات المتاجرة بها بأنها منظمة ومهيكلة من اجل العمل بكفاءة داخل الاقتصاديات الوطنية وكذلك على الصعيد الدولي لغرض دمج الإرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة إما في الاقتصاد المشروع أو تستخدم بطرق فاسدة وإجرامية لتعزيز تلك الأنشطة[2]. وان تلك الأموال التي تأتي بطرق غير مشروعة

(1) طارق الحباشنة، اثأر تعاطي المخدرات على امن الأسرة، المملكة الأردنية الهاشمية، أكاديمية الشرطة الملكية ، 2002، ص 5.

(2) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، أنسيب، 2008، ص 23. www.incb.org.

يتم غسلها أو إخفاء مصادر تلك الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، مثل تجارة المخدرات والفساد والقمار والدعارة والاختلاس وتجارة السلاح المحظورة على الإفراد وتعاطي الرشاوى والتهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة عمليات وتحويلات مالية نقدية يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال وثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة،[1] والأكثر خطورة من ذلك إن جزءا من عائدات تلك التجارة أصبح يستخدم أحيانا في تمويل أنشطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية[2]. ويتحول جزءا منها لتمويل حركات التمرد بل وتستخدم بطرق غير مشروعة للضغط على بعض صناع القرار السياسي وتصبح تلك المافيا متحكمة بأجزاء من القرار السياسي لأنها أضحت جزء من ظاهرة عابرة للقارات[3]. كما يتجه جزء من رأس المال العائد من تجارة المخدرات إلى الترف والبذخ والمجون وهي حالات تشكل عبئا على امن الدولة.

2- تعاطي المخدرات غير المشروع ونقص المناعة البشري الايدز:

يشهد العالم حالة خطرة في تاريخه حيث يتلازم تعاطي المخدرات ومرض الايدز لان حالات التشارك غير المشروعة في تعاطي المخدرات عن طريق الحقن بالإبر IDUs هو احد العوامل الرئيسية لانتشار وباء الايدز وانتقال فيروسه في أوربا الشرقية واسيا الوسطى حيث يعد السبب في حدوث (80%) من مجمل الإصابات بالإيدز في تلك المناطق بل هو السبب في دخول الفيروس إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق أسيا[4]. إذ تشير برامج الأمم المتحدة المعنية بالإيدز أن تعاطي المخدرات بالحقن هو السبب في حدوث حوالي ثلث الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة خارج إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية عام 2003، حيث قدر عدد متعاطي المخدرات في العالم عن طريق الحقن ب(13,2) مليون شخص من بينهم (8,8) مليون شخص في أوربا الشرقية ووسط وجنوب شرق أسيا، وترتفع معدلات الإصابة إلى (77%) في ماليزيا و(69%) في الصين،[5] وهي حالات ناجمة عن

(1) عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، لعام 2006، ص217.

(2) سمير فاروق حافظ، مشكلة الاتجار في المخدرات وتعثر الجهود الدولية للمكافحة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص 1، متاح على الموقع الالكتروني www.gcss-eg.org.

(3) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري، تعطي المخدرات لدى الإحداث، الأسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب،جامعة بغداد،2007،ص72.

(4) شبكة الإنباء الإنسانية أيرين، ص 1. *arabic.irinnews.org/*

(5) نفس المصدر ص2.

التشارك بالإبر و المحاقن والأدوات الأخرى الخاصة بالمخدرات وهي وسيلة فعالة لتبادل الدم الذي يؤدي إلى انتقال الفيروس من المتعاطي المصاب إلى السليم. وان أكثر القارات انتشارا لهذا المرض هي قارة أفريقيا، حيث وصلت نسبة الإصابة بهذا المرض إلى(2%) من عدد السكان عام 2010 والملاحظ في ذلك إن الإصابات تكثر بين النساء أكثر من الرجال وان الفئة العمرية التي يستهدفها المرض هي الفئة النشطة المنتجة بين 15–54 سنة وهؤلاء يضيع إسهامهم على مستوى أسرهم ومجتمعهم، وبحسب منظمة العمل الدولية فان (20 مليون) عامل مصابون بفيروس نقص المناعة حول العالم وان (14) مليون طفل قد فقدوا أمهاتهم أو أبائهم أو كليهما بسبب المرض مما دفعهم لترك المدارس والتوجه للعمل، الأمر الذي ولد مشكلة أخرى وهي عمالة الأطفال[1]. فضلا عن ذلك فان الكثير من حالات الإصابة بالمرض يتكتم عليها أصحابها مخافة النبذ الاجتماعي أو لحالات الخجل من الآخرين الأمر الذي يزيد من خطورة الحالة وعدم اتخاذ التدابير اللازمة للعلاج. كما سجلت في أمريكا الجنوبية في بورتوريكو عام 2009 نسبة (40%) من حالات الإصابة الجديدة بالايدز بين الرجال ونسبة (27%) بين النساء بسب استخدام الحقن في التعاطي غير المشروع للمخدرات[2]. الأمر الذي يتطلب وقفة إنسانية جادة لاحتواء هذا الخطر الكبير الذي يواجه الإنسانية، ينظر خريطة رقم (3) حيث ينتشر في قارات ودول العالم.

خريطة رقم (3) انتشار مرض نقص المناعة الايدز في العالم

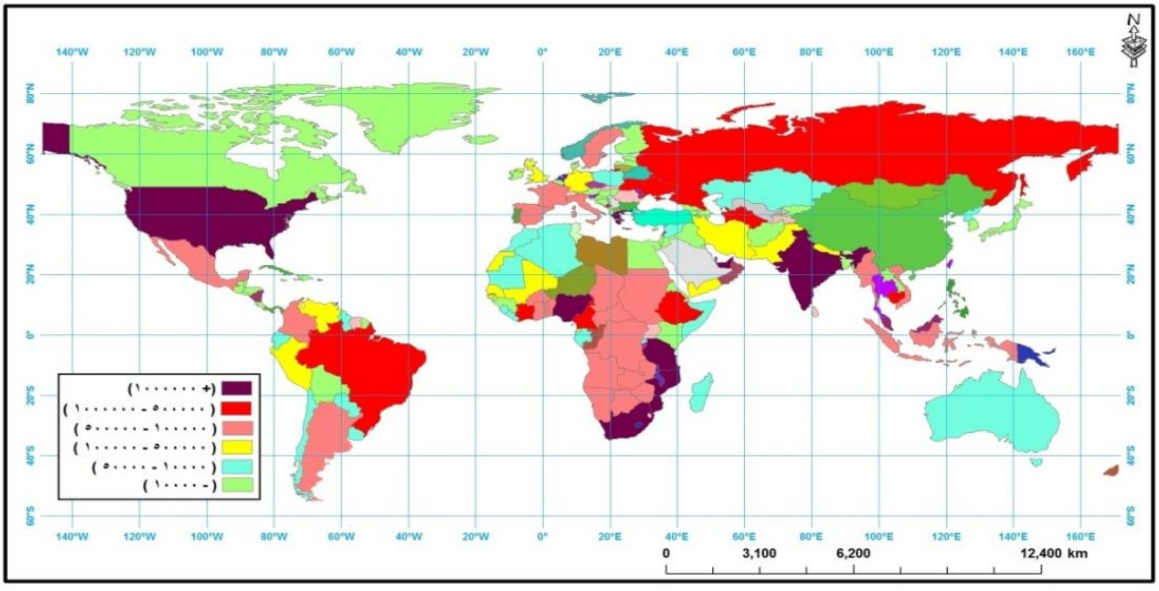

(1)مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشان فيروس نقص المناعة البشرية ، متلازمة نقص المناعة المكتسبة وعالم العمل (الايدز) مكتب العمل الدولي – جنيف . 2009، http://www.ilo.org

(2)حميد قدسي، رئس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم 1 لعام 2011 ص، www.incb.org

المصدر :الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على : http://upload.wikimedia.org

3- المخدرات والجريمة المتصلة:

ترتبط الجريمة بالمخدرات من خلال الاتجار بها أو حيازتها أو تعاطيها بطريقة غير مشروعة لذلك يحاول المتاجرون تجنب انتباه السلطات لهم، لكن المنافسة بينهم تؤدي إلى استخدام العنف الذي يشمل دائما القتل، شكل رقم (2) وقد تكون تكاليف تلك الجرائم كبيرة وخاصة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تناول المخدرات غير المشروعة مثل الاحتيال والسطو على المنازل والسلب والسرقة حيث بلغت كلفة تلك الجرائم في انكلترا و ويلز عام 2004 بحدود 13،9 مليار جنيه إسترليني وفي النمسا بلغت كلفة الجرائم المتصلة بالمخدرات كالسلب والاحتيال والسطو على المنازل وسرقة السيارات والابتزاز مقدار (2،6) مليار يورو عام 2002[1]. إن تناول المخدرات غير المشروعة يرتبط بصورة مباشرة بالجريمة، فالكثير من المتعاطين يرتكبون جريمتهم تحت تأثير المخدرات لان المتعاطين للمخدرات غالبا ما يعانون من اضطرابات سلوكية وشخصية وعدوانية إزاء المجتمع ما يجعلهم عرضة للتورط في ارتكاب الجريمة وتناول المخدرات[2]. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إن الجريمة المتصلة بالمخدرات في حالة نزايد بكل أنواعها. وهذه الظواهر تدلل على فقدان الدول التي تنتشر فيها تلك الظاهرة إلى غياب ركن أساسي من أركان الأمن الإنساني وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بل واقترانها بظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح والأعضاء البشرية وغسيل الأموال.

شكل رقم (2) الجرائم المتصلة بالمخدرات على مستوى العالم

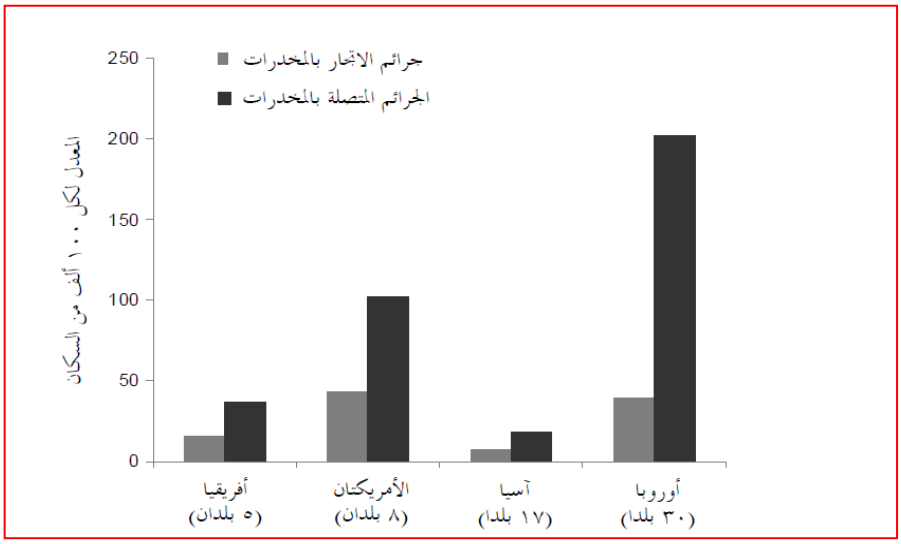

(1)حميد قدسي، مصدر سابق ، ص 131.

(2) الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير عام 2011، نيويورك، ص 123، متاح على الموقع: www.incb.org.

المصدر: الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور، البرازيل ،12-19 نيسان ،2010، ص19 http://www.un.org

لذلك يفترض بالدول النامية والدول الإسلامية أن تتخذ الكثير من الإجراءات والقوانين التي تحد من انتشار المخدرات ضمن محيط دولي يعاني من تزايد وانتشار مخاطر تلك الظاهرة الدخيلة .

رابعا: المسارات الجغرافية للمخدرات وحركة تجارتها العالمية:

1- مواطن إنتاج المخدرات في قارة آسيا:

تنتشر زراعة نبات القنب غير المشروعة على نطاق واسع في مناطق متعددة من جنوب القارة وخاصة في الهند و سريلانكا والنيبال حيث يتم تصدير راتنج القنب النيبالي إلى الهند والصين ثم يهرب إلى بنكلادش ومنها يأخذ طريقة إلى أوربا وأمريكا الشمالية ،وتشير المضبوطات إلى ارتفاع كميات الراتنج(الحشيش) المنتج في الهند والنيبال[1].

كما يهرب الهيروين الأفغاني إلى الهند ويهرب قسما من الإنتاج إلى شرق إفريقيا وأوربا وشرق أسيا وجنوب شرقها وأمريكا الشمالية خريطة رقم (4)، كما تجري زراعة خشخاش الأفيون بطريقة غير مشروعة في الهند، أما غرب أسيا وتحديدا في أفغانستان فهي بؤرة لزراعة خشخاش الأفيون وقد بلغت المساحة المزروعة فيه عام 2011 حوالي (131000) هكتار مما يشكل ثلثي المساحة المزروعة في العالم[2].

وفي نفس العام ازداد عدد الآسر التي تمارس زراعة القنب بحوالي الخمس وهو الذي يوجه لإنتاج الحشيش حيث يأتي غالبية الإنتاج العالمي من الحشيش من أفغانستان، كما أصبحت لبنان شريكا آخر في إنتاج راتنج القنب وتأتي بالمرتبة الثالثة بعد أفغانستان ولكن الأولوية تبقى لأفغانستان التي تنتج حوالي (74%) من الانتهاج غي المشروع للأفيون في العالم[3].لذلك ممكن أن نستنتج إن بعض الدول المنتجة

(1)الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب ، مصدر سابق ، ، ص 123.

(2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، خلاصة وافية لتقرير المخدرات، 2013، ص3 متاح على الرابط www.incb.org.

(3) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، أنسيب ، مصدر سابق ، ص 61، .

للمخدرات هي الدول التي تعاني من الصراعات الداخلية أو التي تعاني من ويلات الحروب وما رافقها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

خريطة رقم (4)

مسارات تجارة الهيروين المتجه من آسيا إلى أسواقه غير الشرعية في العالم

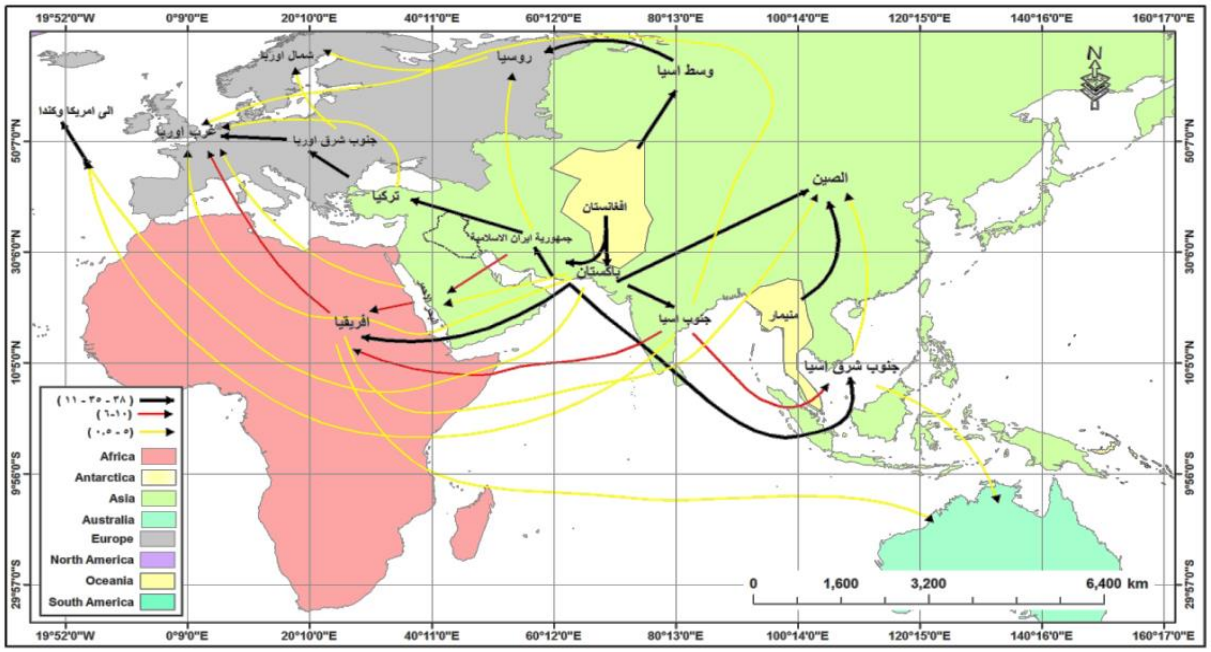

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على :

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) p ,8, July 2011 , .www.incb.org

2- المخدرات والقارة السمراء:

شهدت عدد من الدول العربية في الشمال الإفريقي تغيرات سياسية واجتماعية مثل تونس وليبيا ومصر من اجل إقامة نظم حكم ديمقراطية ، وقد يستغل تجار المخدرات ضعف الأجهزة الأمنية في هذه الدول لتفعيل أنشطتهم غير المشروعة.[1]حيث تروج تجارة الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوربا وهو من المخاطر الكبيرة التي تهدد امن الدول وان تراجعت كمياته إلا أن المهربين وتجار المخدرات

(1) الأمم المتحدة ، دائرة الأعلام ، البيان الصحفي رقم -1- حميد قدسي ، -9-p ، موقع الأمم المتحدة *www.incb.org*

وجدوا أساليب حديثة لتهريب الكوكايين من غرب أفريقيا عن طريق إخفائه في حاويات الشحن البحرية ينظر خريطة رقم (5).

خريطة رقم (5)

مسارات تجارة الكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية نحو أسواقها العالمية

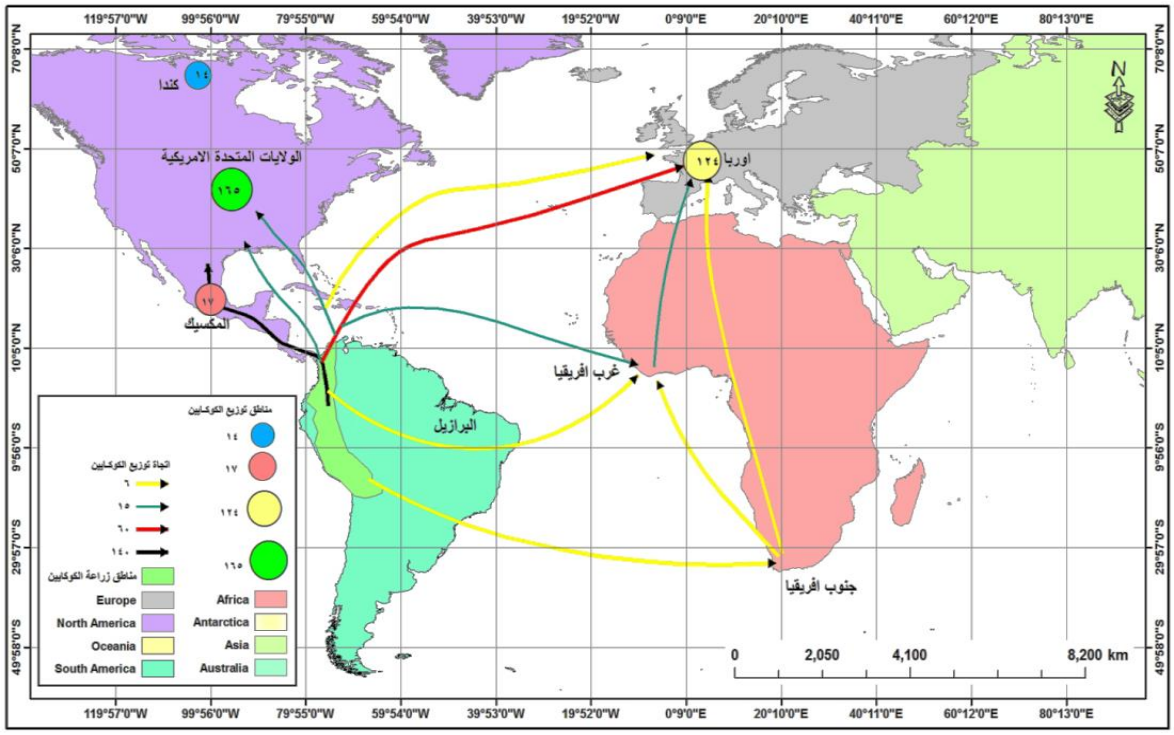

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب www.incb.org

وان تهريب الكوكايين عبر أفريقيا إلى أوربا في تزايد ولازال القنب (الحشيش)على مقدمة قائمة المخدرات من حيث الإنتاج والاتجار والتعاطي حيث تتراوح معدلات تعاطيه في أفريقيا لدى السكان في الفئة العمرية (15–64) من 5–10% وهو ضعف المعدل العالمي[1]. وان عدد المتعاطين في أفريقيا بلغ

(1) الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، ، 2011، مصدر سابق ص 65–66.

(38200000) متعاط من الأشخاص البالغين وان المملكة المغربية هي من اكبر منتجي راتنج القنب الذي يصدر إلى السوق الأوربية و شهد أنتاجه تراجعا نسبيا بحسب الضبطيات والبيانات التي تصدرها الجهات الرسمية، حيث ينتج القنب في المملكة المغربية وفي جمهورية مصر في القسم الشمالي من سيناء كما يجري إنتاج عشبه القنب في غرب أفريقيا ووسطها خصوصا في توغو والسنغال وغانا ونيجيريا وفي شرق إثيوبيا و اوغندة وجمهورية تنزانيا وكينيا ومدغشقر، ينظر شكل رقم (3).

شكل رقم (3) إنتاج القنب غير المشروع في العالم

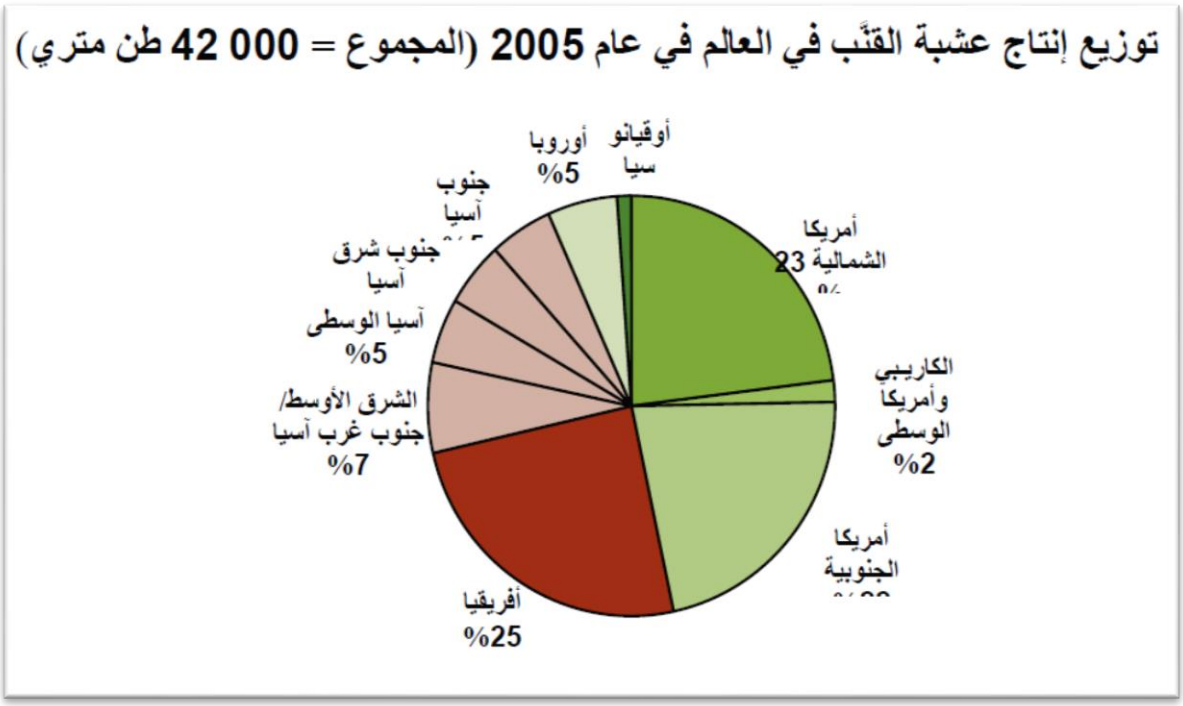

المصدر: الأمم المتحدة، القنب في أفريقيا، رقم الوثيقة ((A)V.07-86967) لسنة 2007، ص 6

ويزرع نبات القنب في كل مناطق الجنوب الأفريقي بصورة غير مشروعة، وهذا المنتج يتعاطاه السكان المحليون ويهرب إلى بلدان أخرى، وكذلك الحال نفسه في ليسوتو وملاوي وسوازيلاند وبالرغم من عدم وجود أدلة على زراعة الكوكايين في أفريقيا إلا أنها تستخدم طريقا لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية

إلى دول أوربا، وتهرب الكوكايين إلى أفريقيا عن طريق السفن أو الطائرات في بعض الأحيان[1]. ولا تزال شرق أفريقيا منطقة مستهدفة لتجارة هيروين غرب أسيا الموجه بصورة غير مشروعة إلى غرب أوربا وقد أدت التجارة غير المشروعة إلى زيادة حالة التعاطي في جميع أنحاء المنطقة وخاصة شرق إفريقيا وجنوبها، وتشهد إفريقيا حالة تزايد مقلقة من تناول الهيروين ومخدرات الحقن وخاصة في جمهورية تنزانيا وسيشيل وكينيا وليبيا وموريشيوس ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وان بين (1,78) مليون من متناولي المخدرات هناك (534500 إلى 3022500) يتناولونها بالحقن من بينهم (26000الى 572000) مصابون بالإيدز.

3- المخدرات في المشهد الأوربي:

إن المشهد الأوربي في ظاهرة تناول المخدرات في حالة تزايد في بعض دولها بالإضافة إلى ظاهرة تزايد إنتاج القنب في البيوت الصناعية غير المشروعة وخاصة في أوربا الغربية والوسطى وبمشاركة جماعات إجرامية منظمة وتتسامح بعض الدول الأوربية بخصوص ذلك باعتباره للأغراض الشخصية وهو مناف للتشريعات الدولية[2]. وتشهد القارة الأوربية تعاطي مخدرات متنوعة غير مشروعة بالإضافة إلى الكحول وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة المقترن بتلك الحالة في كل من رومانيا وبلغاريا واليونان بسبب حالة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدية[3]. ويشهد تعاطي الكوكايين استقرارا في معدلات التعاطي وان كانت مرتفعة، البوسنة والهرسك هي محطات إقليمية مهمة لتهريب المخدرات عبر بلغاريا ومقدونيا ورومانيا إلى كوسوفو ثم عبر الجبل الأسود وصربيا إلى البوسنة والهرسك ومنها إلى كرواتيا وسلوفينيا وأوربا الغربية، كما يزداد تهريب الكوكايين عبر موانئ كرواتيا واليونان إلى أوربا الشرقية[4]. ولازالت أوربا هي ثاني اكبر سوق للكوكايين في العالم[5]. وتنتشر في بعض

(1) الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير الهيأة الدولية،2012 ص31 متاح على الموقع: www.incb.org

(2) تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات (أنسيب) لعام 2011، مصدر سابق ، ص 130.

(3) الأمم المتحدة ، دائرة الإعلام ، رسالة رئيس الهيأة الولية لمراقبة المخدرات، 2013 ص5.

(4) نفس المصدر ، ص 5.

(5) تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات (أنسيب) لعام 2011،مصدر سابق ص 130.

الدول الأوربية كما في هولندا ظاهرة السياحة من اجل تعاطي المخدرات، حيث تم تحديد الحالة على المواطنين الهولنديين الذين يحملون بطاقات عضوية في المقاهي المخصصة للتعاطي فضلا عن اقتصارها على الهولنديين حصرا الذين تزيد أعمارهم عن ثمان عشر عاما[1]. حيث يبدوا جليا أن ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات أصبحت مشروعة بحكم القانون نتيجة انتشار الظاهرة وعدم قدرة السلطات الحكومية من مواجهتها تجارة وحيازة وتعاطي مما ينذر بالمزيد من المشاكل التي تترتب عليها، حيث يتجه ثاني اكبر تدفق للكوكايين نحو أوربا وهو بحالة تزايد، وان اكبر سوقا أوربية للمخدرات هي المملكة المتحدة تليها اسبانيا وايطاليا وألمانيا وفرنسا وان مستوى تعاطي الكوكايين في المملكة المتحدة واسبانيا على من مستوياته في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ينظر شكل رقم (4) الذي يبدو فيه أن بريطانيا، وبحسب التقديرات فان (124) طن متري من الكوكايين استهلكت في أوربا وتكاد قيمة الكوكايين المستهلك في أوربا يقدر بحوالي (٣٤بليوندولارأمريكي) وهي تقارب قيمة سوق أمريكا الشمالية (37) بليون دولار أمريكي) ويأتي تدفق المخدرات عبر دروب من المستعمرات القديمة للبلدان الأوربية أو الأراضي التابعة لها وراء البحار[3].

شكل رقم (4) إجمالي تعاطي الكوكايين في أوربا (2007-2008)

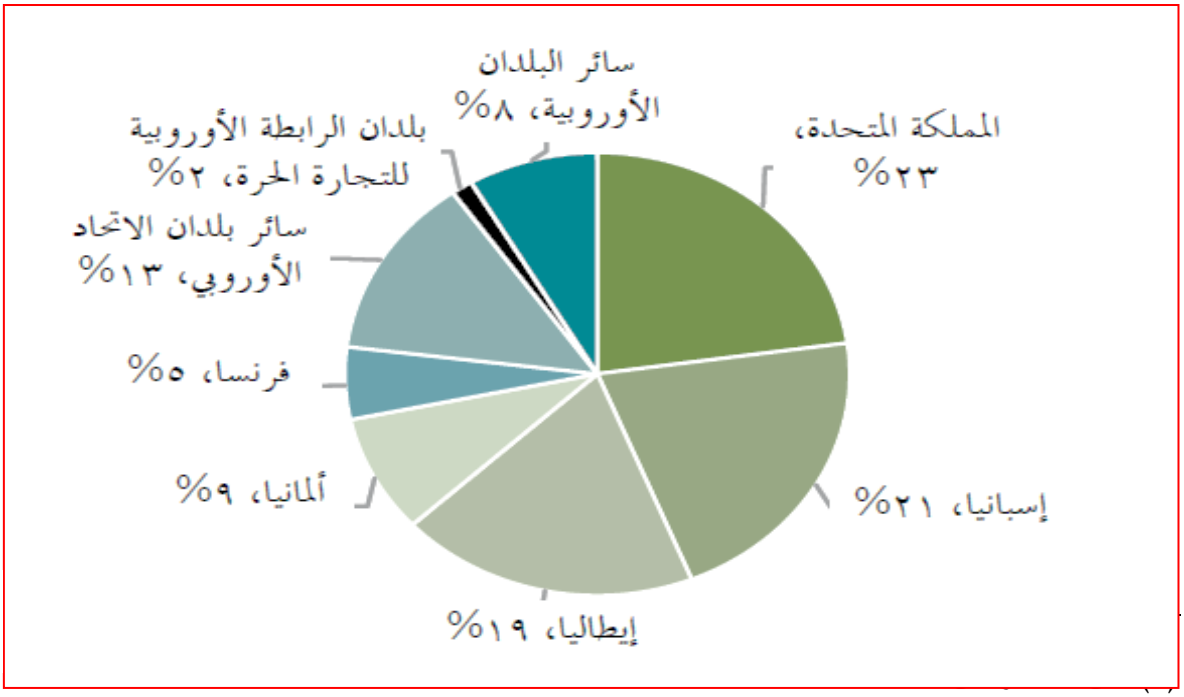

(2) خلاصة وافية، الأمم المتحدة، رقم المنشور ((A) V.10-54018) متاح على الرابط: www.unodc.org

(3) نفس المصدر، ص 14.

المصدر :www.unodc.org

إن معظم الشحنات التي تلبي حجم الطلب تأتي من أمريكا اللاتينية وخاصة من بوليفيا وبيرو.

4- أمريكـــا الجنوبية:

أن الخصوصية المكانية والمناخية والسكانية في أمريكا اللاتينية ملائمة لزراعة شجرة الكوكا، حيث تتركز زراعتها في دولة بوليفيا وبمساحة تصل إلى (31000) هكتار بحسب عام 2010 وبنسبة تصل إلى 20% من المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة في عموم القارة[1]، هذا بالإضافة إلى دولة بيرو التي تصل فيها مساحة الأرض المزروعة بشجرة الكوكا إلى حوالي (62500) هكتار، وقد واصلت منظمات الاتجار بالمخدرات في أمريكا الجنوبية باستخدام سفن غواصة وشبه غواصة ذاتية الدفع لغرض تفادي حالات اكتشاف شحنات المخدرات المهربة بطرق غير مشروعة[2].التي تتجه نحو أسواقها أو محطات انتقالها في أمريكا الوسطى التي يؤهلها موقعها الجغرافي هي ومنطقة البحر الكاريبي كونها تقع على مفترق الطرق بين دول الإنتاج الرئيسية في أمريكا الجنوبية والأسواق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية وأوربا الأمر الذي جعل منها منطقة عبور لعمليات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وقد تلازمت ظاهرة الفقر والبطالة وتفشي الفساد إلى ارتفاع ظاهرة العنف المرتبط بالمخدرات حيث تشير التقديرات إلى القيمة السوقية لجميع المخدرات التي تمر عبر منطقة الكاريبي تتوف قيمة الأنشطة الاقتصادية المشروعة وتعتبر منطقة أمريكا الوسطى وخاصة السلفادور وغواتي مالا وهندوراس هي الأعلى في معدلات جرائم القتل في العالم وتعد جامايكا هي اكبر منتج ومصدر للقنب في أمريكا الوسطى والعالم حيث تبلغ حصتها (30%) من إجمالي الكميات المنتجة في المنطقة[3].

هذا فضلا عن كون الاوروغواي هي الدولة التي تجيز تعاطي الحشيش لمواطنيها حيث يمكن للمواطن البالغ العمر إن يحصل على المخدرات من الصيدليات في سابقة تشير إلى خضوع السلطة لواقع الحال المتردي لظاهرة تعاطي المخدرات.

5- أمريكـــا الشمالية:

(1) منشورات الأمم المتحدة ، تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات 2011، أنسيب، نيويورك ، 2012 ، ص80-81.

(2) تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات ، أنسيب ، 2011، مصدر سابق، ص 92.

(3) نفس المصدر ص92.

ظلت دول أمريكا الشمالية الثلاث تحتل مركز الصدارة في العالم بإنتاج واستهلاك وتجارة المخدرات غير المشروعة بحسب إحصائيات عام 2010 الأمر الذي جعل خسائرها البشرية والاقتصادية عالية جدا حيث يموت سنويا بحدود 45000 نسمة بسبب المخدرات وهو أعلى رقم ذو علاقة بالظاهرة على مستوى العالم[1]. وبلغت تقديرات كلف المخدرات على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2007 أكثر من (193) مليار دولار لتشمل كل النفقات ذات الصلة بالظاهرة، وقد كلف تعاطي المخدرات الاقتصاد الكندي بحوالي (8) مليار دولار سنويا بحسب المركز الكندي المعني بشؤون المخدرات وقد رصدت دولة المكسيك أكثر من (10) مليار دولار لتغطية نفقات الأمن[.

وقد بلغ عدد الذين تعاطوا المخدرات بطرق غير مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو (38) مليون شخص عام 2009 وبلغ عدد الوفيات الناجمة عن المخدرات (38371) شخص عام 2007.

كما تنتشر في نفس الوقت أكثر من (20000) عصابة من عصابات الشوارع تقوم بالمتاجرة وتوزيع المخدرات بصورة غير مشروعة[2]. وتشير الدراسات أن واحدا من بين كل عشرين شخصا الذين تتراوح أعمارهم بين (15–64) في الدول ذات الدخل المرتفع يتعاطون الكوكا والقنب (الحشيش) والمواد المحظورة الأخرى.

هذا فضلا عن الولايات المتحدة قد أجازت بعض ولاياتها الفدرالية تعاطي بعض أنواع المخدرات وهذا يدل على خطورة حجم الظاهرة التي أصبحت تهدد امن المواطن، ففي المكسيك ظلت أعمال العنف المرتبطة بالمخدرات تشكل خطرا كبيرا على الأمن العام في شتى أرجاء البلد فقد قتل أكثر من (60000) شخص منذ عام 2006 نتيجة تعرضهم لإعمال مرتبطة بالمخدرات طبقا للإحصائيات التي أصدرتها الحكومة المكسيكية. فضلا عن إن السكان الأصليين في الولايات المتحدة يتعاطون المخدرات بما يؤثر على امن المجتمع وصحتهم العامة[3].

التوصيات والحلول:

من خلال دراستنا لتبيان الأسباب الحقيقية لبروز وانتشار ظاهرة المخدرات فان الحلول الرسمية التي ترى في هذه الظاهرة بأنها مشكلة قانونية على اعتبار العقوبة أساس الردع للظاهرة فاني أرى أن هذه الظاهرة

(1) الأمم المتحدة ، دائرة الأعلام ، البيان الصحفي رقم –1– حميد قدسي ،مصدر سابق ، ص9 .

(2) الأمم المتحدة ، دائرة الأعلام ،البيان الصحفي رقم 3– 2011 ص 3 : متاح على الرابط ، www.incb.org

(3) نفس المصدر ، ص3.

أصبحت حالة قائمة في البلاد وخطورتها تنتشر في أوساط الشباب دون أن تثبت الجهات الرسمية لوحدها القدرة على مواجهتها من خلال قوانينها وإجراءاتها التي نعتقد بأنها غير كافة وغير جادة في إيجاد الحل لذا نرى بان الحل يتمثل في التالي:

1- إن تعاطي المخدرات وحيازتها والمتاجرة بها هي مشكلة سياسية وقانونية جنائية واجتماعية، تحدد بين السلطة القضائية ودوائر السلطة ذات العلاقة وبين الجانحين عن القانون وعن العرف الاجتماعي لذلك فهي ليست مشكلة السلطة وحدها بل هي مشكلة المجتمع ككل، وبالتالي يجب مشاركة جميع الجهات الرسمية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الإصلاح الاجتماعي والدوائر الصحية لمحاربة الظاهرة وإتاحة المجال أمام البحث العلمي الأكاديمي المتخصص لدراسة الظاهرة بكل أبعادها للوصول إلى إمكانيات احتوائها كونها لا زالت وليدة وفي أطوارها الأولى.
2- إنما سبب تلك الظاهرة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية وخارجية قد أدت إلى رواجها في المجتمع العراقي لذا لا بد من العمل بشكل جاد على حل هذه المشاكل المتعددة الجوانب التي يعاني منها المواطن مثل الأمن والبطالة ومشاكل السكن والفقر والتشرد وغيرها من الظواهر الأخلاقية والسلوكية ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات أو زراعتها والمتاجرة بها .
3- توعية المجتمع وخاصة النشئ الجديد بواسطة المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام المختلفة للدولة والمؤسسات الدينية بالإضرار التي تخلفها المخدرات وحتى المواد المسكرة التي تتعارض مع أحكام الدين الإسلامي.
4- بناء الأسرة العراقية بشكل عصري وتفعيل دورها الأساسي في البناء الاجتماعي لتشكل القاعدة السليمة في الهرم الاجتماعي بشكل واقعي بحيث يشعر الفرد بانتمائه الأسري السليم عندما تحصل الأسرة على مستحقاتها الحياتية فهي الملاذ والمدرسة والمؤسسة التي لها الريادة في تحصين أبنائها وتربيتهم بصورة قويمة.
5- إن الظاهرة كما اشرنا إلى كونها حالة معولمة لذا يتوجب التعاون مع دول الجوار وعقد الاتفاقيات التي تنظم العمل الدولي في محاربة الظاهرة والحد من انتشارها.
6- ضبط المنافذ الحدودية الرخوة التي ترد من خلالها المواد المخدرة وإتلاف المزروع منها وحرق المواد التي تصادرها السلطات ومعاقبة المروجين لها والمتاجرين بها ومعالجة المدمنين.

المصـــــــــــادر

1. George Rengert & others .A geographic Analysis of Illegal Drug Markets.University,Philadelphia,USA. , ,www.popcenter.org/library/…/volume…/10-Rengert.pdf
2. https://www.dubaipolice.gov.ae/dp/porta.
3. Sabrina Adamoli And Others ,Organized Crime Around The World, Helsinki 31998 .
4. www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/…/2001/Articles_2001_271_5.d*f*
5. www.unodc.org .

6- احمد حويتي، الأسباب والآثار الاجتماعية للمخدرات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة سعد دحلب البليدة، دار التل للطباعة، البليدة (الجزائر) العدد السابع، 2012.

7- احمد فتحي بهنسي، الخمر والمخدرات في الإسلام، مؤسسة الخليج العربي، ط 1، 1989، القاهرة .

8- الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير عام 2011، نيويورك، متاح على الموقع**www.incb.org**

9- الأمم المتحدة، دائرة الأعلام، البيان الصحفي رقم -1- حميد قدسي، موقع الأمم المتحدة United (Nation Unies ,Information service **www.incb.org**

10- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، رسالة رئيس الهيأة الولية لمراقبة المخدرات، 2013.

11- الأمم المتحدة، دائرة الأعلام،البيان الصحفي رقم 3- 2011: متاح على الرابط، **www.incb.org**

12- الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، أنسيب، 2008. متاح على الرابط www.incb.org

13- الأمم المتحدة، الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير الهيأة الدولية،2012 متاح على الموقع: **www.incb.org**

14- باسمة كزار حسن، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، متاح على الرابط:
http://www.docudesk.com.

15- جرائم حيازة أو إحراز المخدرات وفق أحكام القانون العراقي. شبكة الانترنيت.

16- حميد قدسي، رئس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم 1 لعام 2011.

17- خالد ألعبيدي، الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق، مؤتمر وطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،UNDP.

18- الأمم المتحدة ، خلاصة وافية ، رقم المنشور ((V.10-54018 (A)) متاح على الرابط:
www.unodc.org

19- ذباب البدا ينه، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ألوطنيه من الوطنية إلى الكونية، متاح على الرابطwww.muthah.edu.jo: .

20- زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون ألامني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر – جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر، العدد الثامن، 2012.

21- زيد بن محمد الرماني، مشكلات العصر والإعاقة، المخدرات بالأرقام والإحصاءات، الشارقة، المنال، 2004.

22- سمير فاروق حافظ، مشكلة الاتجار في المخدرات وتعثر الجهود الدولية للمكافحة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع الالكتروني www.gcss-eg.org .

23- سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر ، 2007.

24- شبكة الإنباء الإنسانية أيرين. *arabic.irin**news**.org*

25- صالح بن رميح الرميح، الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات، ندوة علمية، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 2004/5/24 شبكة الانترنيت.

26- صالحي نجاة، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2011.

27- طارق الحباشنة، اثأر تعاطي المخدرات على امن الأسرة، المملكة الأردنية الهاشمية، أكاديمية الشرطة الملكية، 2002.

28- عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري، تعطي المخدرات لدى الإحداث، الأسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة **بغداد،2007**.

29- عبد الستار سالم الكبيسي، المخدرات بوابة الجرائم ما السبيل لرصدها، مجلة المنصور، العدد ، 20، 2013.

30- عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، لعام 2006.

31- عدنان حسين عوني، سلبيات المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، متاح على الرابط:

http://www.heuni.fi/uploads/mmadzpnix.pdf

32- قاسم الدويكات وخالد بن حمد الفيصل ، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 7، العدد 3، 2010.

33- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(مينافاتف) الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، المنامة، البحرين، 2011.

34- مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشان فيروس نقص المناعة البشرية، متلازمة نقص المناعة المكتسبة وعالم العمل (الايدز) مكتب العمل الدولي – جنيف . 2009، http://www.ilo.org .

35- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، خلاصة وافية لتقرير المخدرات، 2013، متاح على الرابط www.incb.org

36- ممدوح الدبس، تقييم منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمه المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم (دراسة في الأساس النظري والمنهجي) مجلة جامعة دمشق، المجلد 28-العدد 3-4/2012.

37- منشورات الأمم المتحدة، تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات 2011، أنسيب، نيويورك،.www.incb.org

38- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية العراقية، تموز / 2012.

39- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية الكويتية، ضبط كمية من المخدرات والحبوب المخدرة – تموز / 2012.

40- ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، متاح على الرابط http://www.hk.dnovapdf.com.

41- نبيلة شماس، تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية في سلوك الحدث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر، 2014.

42- يوسف صالح بريك، التغيير الاجتماعي الدولي والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، 2006. *repository.nauss.edu.sa/*